

حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة

وحاصل حكمها أنها إبطال أو تعليق في العشرة إن أضيفت إلى اﻻ تعالى وتمليك فيها إن أضيفت إلى العبد .

قال في البحر والحاصل أنه إن أبى بأن لم يقع في الكل اه إذا أضيفت إلى اﻻ تعالى فلاقسام حينئذ ثمانون اه ح .

قلت الذي ذكره المصنف كغيره أن الأربعة الأول للتمليك وهذا وإن ذكره مع الباء وفي لكنهما بمعنى الشرط وأصل أدوات الشرط هو إن فلا يكون الستة الباقية للتمليك أصلا . ثم رأيت الزيلعي صرح بذلك حيث قال فالحاصل أن هذه الألفاظ عشرة أربعة منها للتمليك وهي المشيئة وأخواتها .

وستة ليست للتمليك وهي الأمر وأخواته الخ .

وعلى هذا فإذا أضيفت إلى العبد بأن الشرطية كانت الأربعة الأول للتمليك فتتوقف على المجلس والستة الباقية للتعليق لا تتوقف عليه فقوله في البحر لم يقع في الكل أي لم يقع أصلا إن أضيفت إلى اﻻ تعالى ولم يقع في الحال إن أضيفت إلى العبد فافهم لكن يرد على البحر كما قال ط إن هذا ينافي ما ذكره المصنف في صورة العلم إذا أضيفت إليه تعالى فإنه يقع وعﻻً بأنه تعليق بأمر موجود فيكون تنجيذا .

قوله (وعلى ما مر عن العمادية) أي من قوله فلو تلفظ بالطلاق وكتب الاستثناء موصولا أو عكس أو أزال الاستثناء بعد الكتابة لم يقع .

قوله (فهي مائة وثمانون) صوابه مائتان وأربعون لأن ما في البزازية تصويره هي كتابة الطلاق والاستثناء معا وما في العمادية ثلاث صور ويضرب أربعة في ستين تبلغ مائتين وأربعين وقد تزيد وذلك إن العشرة إما أن تضاف إلى اﻻ تعالى أو إلى من يوقف على مشيئته من العباد أو من لا يوقف أو إلى الثلاثة أو إلى اثنين منها فهي سبعة تضرب في العشرة تبلغ سبعين وعلى كل إما بأن أو الباء أو اللام أو في تبلغ مائتين وثمانين .

وعلى كل إما أن يتلفظ بالطلاق والاستثناء وما بمعناه أو بكتبهما أو يمحوهما بعد الكتابة أو يمحو الطلاق أو الإنشاء أو يتلفظ بالطلاق ويكتب الآخر أو بالعكس أو يمحو ما كتب فهي ثمانية في مائتين وثمانين وتبلغ ألفين ومئتين وأربعين .

قوله (تطلق رجعية) لأن المضاف إلى مشيئة اﻻ تعالى حال الطلاق وكيفيته من المفرد والمتعدد والرجعي والبائن لا أصله فيقع أقله لأنه المتيقن وهو الواحدة الرجعية .

قوله (أنت طالق ثلاثا إلا واحدة) شروع في استثناء التحصيل بعد الفراغ من استثناء

التعطيل كما ذكره القهستاني .

\$ مطلب أحكام استثناء الوضعي \$ وفي البحر الاستثناء نوعان عرفي وهو ما مر من التعليق بالمشيئة ووضعي وهو المراد هنا وهو بيان بإلا أو إحدى أخواتها أن ما تدعها لم يرد بحكم الصدر .

ويبطل بخمسة بالسكنة اختيارا بالزيادة على المستثنى منه وبالمساواة وباستثناء بعض الطلقة وبإبطال البعض كآنت طالق ثنتين وثلثين إلا ثلاثا كما في الخانية اه ملخصا أي لأن إخراج الثلاث من إحدى الثنتين لغو .

وفي الفتح عن المنتقى أنت طالق ثلاثا وثلثا إلا أربعا فهي ثلاث عنده لأنه يصير قوله وثلثا فاصلا لغوا .

وعندهما يقع ثنتان كأنه قال ستا إلا أربعا ولو قال ثلاثا إلا واحدة أو ثنتين طولب

بالبيان فإن مات قبله طلقت واحدة هو الصحيح وفي رواية ثنتين .

قوله (وفي الاثنتين واحدة) عن أبي يوسف لا يصح وهو قول طائفة من أهل العربية وبه قال أحمد وتحقيق ذلك في الفتح .

قوله (لأن استثناء الكل باطل) هذا مقيد بما إذا لم يكن